

## متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي

د. خيرية محمد إبراهيم ابوبكر / استاد مساعد بقسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

### المستخلص:

تناولت الدراسة متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي وهافت الدراسة الى التعريف متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي وكذلك اثراء المكتبات الليبية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة لموضوع الدراسة ، حيث تم توزيع 78 استبياناً منهم 73 استبياناً صالحة للتحليل الاحصائي ، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لسرد الدراسات السابقة كما استخدمت البرنامج الاحصائي *SPSS* لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها ان هناك متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ومنها إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد و محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذها لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية و ان تطبق بعض المعايير المحاسبية الدولية يتطلب تعديلاً للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والبلاغات التي تصادر بموجبها وكذلك مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدریب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتواافق مع المعايير الدولية و إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

واوصت الدراسة على ضرورة ان يقوم المشرع الليبي بإصدار القانون الضريبي تزمنا مع اصدار معايير المحاسبة الدولية للحد من التهرب الضريبي وكذلك على الجهات المختصة محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي و تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذها لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية ، وكذلك وتعديل و إصدار بعض القوانين في ليبيا تماشياً مع بعض المعايير المحاسبية الدولية .

### Abstract

The study dealt with the requirements of compatibility between international accounting standards and the Libyan tax system to reduce tax evasion. The study aimed to define the requirements for compatibility between international accounting standards and the tax system, as well as enriching Libyan libraries because there is a severe lack of studies related to the subject of the study, where 78 questionnaires were distributed, of which 73 are valid for statistical analysis. The study used the inductive method to list previous studies, and the statistical program Spss was used to analyze the data.

The study reached several results, the most prominent of which is that there are requirements for compatibility between international accounting standards and the Libyan tax system to reduce tax evasion, including the issuance of international accounting standards as well as the tax law at the same time and an attempt to unify the objectives between international accounting standards and the tax system, as well as assessing the tax system periodically to determine On the extent to which he took what was stated in the international accounting standards and that the application of some international accounting standards requires an amendment to the laws in Libya or the regulations, legislation, instructions and communications issued in accordance with them, as well as the request of the concerned authorities (the Ministry of Finance) scientific qualification and practical training for those primarily concerned with the application of the tax system in order to ensure The correct application of the accounting system that is compatible with international standards and the issuance of professional and official regulations and laws that impose the application of international accounting standards.

The study recommended the need for the Libyan legislator to issue the tax law in line with the issuance of international accounting standards to reduce tax evasion, as well as the competent authorities to try to unify the objectives between international accounting standards and the tax system and evaluate the tax system periodically to determine the extent to which it took what was stated in the accounting standards International, as well as amending and issuing some laws in Libya in line with some international accounting standards

## المقدمة

تعتبر الضرائب التي تفرض في الدولة من أهداف الأدوات التي يتم استخدامها في توجيه الاقتصاد بشكل عام نحو توفير العدالة الاجتماعية وتنظيم الحياة الاقتصادية، وتأمين الخدمات العامة، وتحقيق المصالح المرتبطة بشؤون الحياة. ولكي تضمن الدولة عدم التهرب الضريبي سن المشرع الليبي القوانين لفرض الضرائب كما سن العقوبات للحد من التهرب الضريبي ولتحقيق ذلك كان من الضروري ايجاد توافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

## الدراسات السابقة

## اولا / الدراسات العربية

دراسة عبد الحفيظ (2020) بعنوان واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي "من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب في ليبيا، وقد سعت الدراسة لاستقراء وجمع آراء ووجهات نظر عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين القائمين على تنفيذ إجراءات تحديد وربط الضريبية ومتابعة تحصيلها، وذلك حول تفعيل آليات الوقاية من التهرب الضريبي، والآليات الرادعة له، والآليات الداعمة للحد منه، وذلك خلال استبيانة أعدت لهذا الغرض. وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية . (SPSS) وعند إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ مصلحة الضرائب تقوم بتفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي، وبما نسبته (69%). تقريراً.

دراسة صالح (2020) بعنوان أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي. - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية

تعالج هذه الاطروحة واقع الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية *ias/ifrs* وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي *scf* منذ سنة 2010، من خلال دراسة عينة من اراء ممثلين الافصاح المحاسبي والضريبي في المؤسسات ومتمثلين في: خبراء المحاسبة، مخاطبي الحسابات، والمستشارين الجبائيين بالإضافة إلى دراسة وتحليل القوائم المالية والتصریحات الجبائية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد حجم التهرب الضريبي المترتب عن اختلالات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الافصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية *ias/ifrs* يمكن ان تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بصورة تعبير عن الصورة الحقيقة لنتائج المؤسسات حسب اراء المستجوبين وهذا ما تم التأكيد منه من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات والتي تمثل نشاطها في الاستيراد والتصدير والانتاج، والاشغال العمومية.

دراسة حبيبة (2020) بعنوان أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية)

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وتهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين بين أساليب إدارة الأرباح والتهرب الضريبي وتوضح تأثير عمليات إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة وبدائل المعايير المحاسبية الدولية، ومستوى تهرب الشركات من الضريبة . وتم تطبيق - المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات ، وتم توزيعها على عينة من العاملين بالشركات.

توصلت الدراسة إلى أن شركات المساهمة العامة لا تطبق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المقدمة لديوان الضرائب، وسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإضافة إلى ذلك يتم استغلال المرونة الموجودة بمعايير المحاسبة لإدارة الأرباح بقصد التهرب الضريبي ضرورة الاتجاه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز جودة التقارير المالية والحد من إدارة الأرباح والتهرب الضريبي، ضرورة أن يلزم كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وديوان الضرائب الشركات بتطبيق معايير محاسبة سواء أن كانت دولية أو محلية .

دراسة عبد الله (2015) بعنوان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي ( دراسة تطبيقية في سوريا )  
هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية زراعة فعالية النظام الضريبي في سوريا من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للقواعد المحاسبية المعتمدة وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية في عدالة النظام الضريبي كما يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية كقواعد محاسبة معتمدة لتحديد النتائج الصافية إلى عدالة النظام الضريبي .

ثانياً / الدراسات الأجنبية

دراسة Amidu (2016) بعنوان

University of Ghana Business School, Ghana, « The Effects of Financial Reporting Standards on Tax Avoidance and Earnings Quality: A Case of an Emerging Economy »

الهدف من هذا المقال هو دراسة اثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الضرائب، في شكل دراسة إحصائية على 119 شركة المدرجة وغير المدرجة في السوق المالي بدولة غانا، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد تقريرها المالي وانخفاض فيها حجم التجنب الضريبي كما أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق هذه المعايير والتجنب الضريبي.

دراسة (2014) عنوان david prochazka, phd

### IFRS as Tax Base Potential Impact on a Small Open Economy

هدفت دراسة الى دراسة قرار المفوضية الأوروبية رقم 1606 / 2002 المتضمن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كأساس لمحاسبة الضرائب على الدخل في بيئة المحاسبة الأوروبية، حيث بينت الدراسة أن الشركات التي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد حساباتها المالية، يجب أن تبني المعايير الدولية في إعداداً بياناتها الضريبية كحساب الالتزامات الضريبية، وقد تمت الدراسة على بيئة المحاسبة البلجيكية.

وتوصل الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS كمعايير المحاسبة الدولية IFRS يمكن أن يكون له فوائد ليس فقط لأغراض إعداد التقارير المالية، أما يمكن أن يكون أداة بدائلة للسياسات الضريبية كما ان اعتماد المعايير الدولية يمكن أن يكون خياراً جذاباً للميزانيات العامة للاقتصadiات الصغيرة المفترحة، كاليتي تعمل على التوصيل لبيئة اقتصادية ملائمة. كما توصلت إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المقررة من قبل المفوضية الأوروبية أدى إلى زيادة العبء الضريبي بشكل ملحوظ بنسبة 17٪.

دراسة Smail (2010) عنوان

la normalisation comptable en Algérie présentation du nouveau système comptable et financier

هدف هذا الدراسة إلى دراسة كى فى تخلٍّي الجزائر عن المخطط المحاسبي الوطني المعتمد في سنة 1975 وإٍحلال محله النظام المحاسبي المالي القائم على المعايير المحاسبية الدولية، وى هدف هذا الاصلاح إلى اى جاد حلول محاسبة للعمليات التي لم يعالجها المخطط السابق وتوجه البى انات المالى للشركات الجزائرية ، وى مكن المؤسسات الاقتصادية من الافصاح عن معلومات مالى ذات نوعى كاملة اكثـر شفافـى تسهل القواعد المحاسبـى وفقـاً الاتفـاقـىات و قوـاعد المـعـايـير المحاسبـىـة الدولـىـة.

دراسة bazart (1998) عنوان

la fraude fiscale modélisation du face a face thèse pour le doctorat, faculté des sciences économiques, contribuables

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية الوسائل المتاحة للسلطات الضريبية في مكافحة الاحتيال والغش الضريبي، وذلك من خلال دراسة ميدانية للواقع الضريبي في فرنسا، وتوصل الباحث إلى أن التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعانى منها كل دول العالم وهناك عدة طرق من الأجل التخفيف منها مكافحة الاحتيال و الغش الضريبي يكون عن طريق زيادة فعالية الرقابة الضريبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها :-

تناولت الدراسات السابقة الموضوعات التالية :

- 1- أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي
- 2- أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية
- 3- دراسة قرار المفوضية الأوروبية رقم 1606 / 2002 المتضمن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كأساس لمحاسبة الضرائب على الدخل في بيئة المحاسبة الأوروبية

في حين ان هذه الدراسة تناولت موضوع متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي والذي لم تطرق الدراسات السابقة .

**مشكلة الدراسة:**

ان ازدياد حالات التهرب الضريبي في ليبيا يتربّع عليه ذلك فقدان الدولة الكثير من الموارد المالية . فهنا وجب على المشرع الضريبي الليبي اصدار القوانين التي تتماشى مع المعايير المحاسبة الدولية للمساعدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي وهو " ما هي متطلبات للتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ؟

**أهداف الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- التعرف على معايير المحاسبة الدولية.
- 2- التعرف على النظام الضريبي الليبي.
- 3- التعرف على التهرب الضريبي.
- 4- اثراء المكتبات الليبية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة بمتطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي على مستوى التعليم الماسي والتدريب في المناهج التدريس المتوسط والعلمي.

**فرضية الدراسة**

لا يوجد متطلبات لتتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي .

**منهج الدراسة :-**

- 1- المنهج العلمي المتبوع :- اعتمدت الدراسة على المنهج الاستباضي من خلال الانطلاق من الفرضيات النظرية ، وذلك بالاطلاع على الكتب والدوريات والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة ، كما اعتمدت على منهج الوصف والتحليل وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية ( SPSS ) لاختبار فرضية الدراسة .

- 2- مجتمع الدراسة :- يتمثل مجتمع الدراسة في مصلحة الضرائب .

**3- عينة الدراسة :** - اشتملت عينة الدراسة على مصلحة الضرائب بطرابلس والمكونة من الادارة العامة وادارة ضرائب طرابلس .

**4- ادوات تجميع البيانات :** - تعتمد الدراسة على ما تناولته الدراسة السابقة والادبيات المالية من الكتب والدوريات المتعلقة بالدراسة، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات.

**5- ادوات تحليل البيانات :** - تعتمد الدراسة على برنامج الحزم الاحصائية ( SPSS ) لأجراء الاختبارات الاحصائية ( المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري) (T.test) .

**حدود الدراسة :**

**1- الحدود الموضوعية :** تمثل الحدود الموضوعية في دراسة متطلبات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

**2- الحدود المكانية :** مصلحة ضرائب طرابلس .

**2- الحدود الزمنية :** 2021 م

**مفهوم الضريبة**

هي مبلغ من المال تفرضه الدولة الزامية على المكلفين من رعاياها والمقيمين فيها بشكل سنوي وبدون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من أجل خدمة المجتمع .

**مفهوم التهرب الضريبي**

محاولة المكلف الخاضع للضريبة كليا او جزئيا متبعا في طرقا مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش ( المحارمة ، 2005 )  
أشكال التهرب الضريبي طبقا لقانون ضرائب الدخل الليبي

اجتهد المشرع الضريبي الليبي في وضع صور وأنماط وأشكال للتهرّب الضريبي ويُتضح ذلك من خلال نص المادة ( 75 ) من القانون رقم ( 7 ) لسنة 2010 بشأن ضريبة الدخل في التي:

مع عدم الإحال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال ما لم يؤد من الضريبة كل من ارتكب بقصد التخلص من كل أو بعض الضريبة أو حرض أو اتفق أو ساعد على ارتكاب أي فعل من الأفعال الآتية:

**1- الإلقاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات، والأوراق التي تقدم تيفيناً أحكام هذا القانون.**

**2- إعداد أي حسابات، أو دفاتر، أو سجلات، أو تقارير، أو ميزانية غير صحيحة.**

**3- استعمال أي طريقة احتيالية لإخفاء، أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة.**

**تعريف معايير المحاسبة الدولية:**

يعرف المعيار المحاسبي بأنه مرشد لما سيكون عليه التطبيق العلمي، يساعد على قياس الأحداث وتوصيل المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، تم إصداره من طرف هيئات دولية رسمية أو جهات حكومية حتى قبل وى عترف به ( صالح

. 2020،

تعرف معايير المحاسبة الدولية بانها قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات الالازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص القرارات والتقييم والعرض والإفصاح هذه القواعد التي تم الاتفاق علىها، والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسى لتحقيق التجانس في قرارات العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية وإلى صالح تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها (لطفي ، 2005).

ولحل مشكلة اختلاف التشريعات الضريبية بين الدول تم وضع المعيار الدولي الثاني عشر (IAS: ضرائب الدخل) والذي يصنف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ، ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي. (العامري ، 2020).  
التحليل الوصفي والاجتماعي للدراسة

تمهيد:

تم توزيع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات المراد استخدامها في هذه الدراسة ومن بين هذه المعلومات كانت بعض الخصائص المتعلقة بموظفي مصلحة الضرائب من الناحية الديمغرافية فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للموظف باستمارة الاستبيان وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية .

الجدول رقم (1)

الاستبيان	العدد	النسبة
الموزع	78	%100
الفاقد	5	%6.4
المسترجع	73	%93.6

أولاً: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة :

سنستعرض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وفق الآتي :

1/ المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (2) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

## جدول رقم (2)

تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
ثانوي فائق	6	%8.2
جامعي أو ما يعادله	50	%68.5
ماجستير	17	%23.3
الإجمالي	73	%100

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ان ما نسبته 68.5% من المشاركين من حملة المؤهل الجامعي ويليه حملة الماجستير بنسبة 23.3% من المشاركين ، اما حملة ثانوي فائق فكانت نسبتهم 8.2% من المشاركين ، هدا يدل على ان الاغلبية من المشاركين هم من حملة الشهادات مما يساعدهم على فهم فقرات الاستبيان وتعزيز قدراتهم على الاجابة عليها.

## /2 التخصص

يوضح الجدول رقم (3) تصنیف المشارکین في الدراسة حسب التخصص

## جدول رقم (3)

تصنيف المشارکین في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة (%)
محاسبة	37	%50.7
ادارة اعمال	13	%17.8
قانون	16	%21.9
حاسب اللي	6	%8.2
أخرى	1	%1.4
الإجمالي	73	%100

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ ما نسبته 50.7% من المشاركين تخصصهم محاسبة تليها تخصص القانون بنسبة 21.9% من المشاركين وتليها تخصص ادارة الاعمال بنسبة 17.8% من المشاركين ، أي ان ما نسبته 90.4% من المشاركين هم تخصص محاسبة وادارة و القانون أي ان اكبر نسبة لها القدرة على فهم موضوع الدراسة .

### 3/ الوظيفة الحالية

يوضح الجدول رقم (4) تصنیف المشارکین في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

جدول رقم (4)

تصنیف المشارکین في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة (%)
مدير ادارة	3	4.1
مدير مكتب	7	9.6
محاسب	11	15
قانوني	8	10.9
رئيس قسم التفتيش	14	19.3
فاحص ضريبي	24	32.9
اخرى	6	8.2
الإجمالي	73	100

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان ما نسبته 32.9% من المشارکین وظيفتهم فاحص ضريبي تليها وظيفة رئيس قسم التفتيش بنسبة 19.3% من المشارکین ووظيفة محاسب ما نسبته 15% من المشارکین ، وما نسبته 10.9% من المشارکین وظيفتهم قانوني ، اما وظيفة مدير مكتب فكانت نسبتهم 9.6% من المشارکین وتليها وظيفة مدير ادارة بنسبة 4.1% من المشارکین في حين ان وظائف اخرى بنسبة 8.2% من المشارکین ، مما سبق نجد ان عينة الدراسة قد اشتملت على غالبية الوظائف التي لها علاقة بموضوع الدراسة مما يؤيد مصداقية النتائج.

**٤/ سنوات الخبرة**

يوضح الجدول رقم (5) تصنیف المشارکین في الدراسة حسب سنوات الخبرة.

**جدول رقم (5)**

**تصنیف المشارکین في الدراسة حسب سنوات الخبرة**

سنوات الخبرة	العدد	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	6	%8.2
من 5 الى 10 سنوات	13	%17.8
من 11 الى 15 سنة	17	%23.3
اكثر من 15 سنة	37	%50.7
الإجمالي	73	%100

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ اعلى نسبة تمثل سنوات الخبرة اکثر من 15 سنة بنسبة 50.7% من المشارکین تليها سنوات الخبرة من 11 الى 15 سنة وهي 23.3% من المشارکین ، أي ان اجمالي الخبرة التي تزيد عن 11 سنة تمثل ما نسبته 74% من المشارکین مما يدل على وجود الخبرة لدى المشارکین وهذا يدعم مصداقية النتائج .

من خلال التحليل الخصائص الديمografية ويمكن القول انا اغلبية افراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة والمؤهل والتخصص المطلوب

لتدعم الدراسة لتكون النتائج يعتمد عليها وتمثل الواقع

**ثانياً: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة :-**

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالسؤال (ما هي متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي) ومعرفة أراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليکارث الخماسي بحسب المتوسط المرجح.

- نتائج استجابة افراد عينة الدراسة على الأداة

جدول يبين استجابة افرد العينة على البذائل الخمسة لكافة البنود الفرضية الرئيسية " لا توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي "

## جدول رقم (6)

## التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المخور الدراسة

ر.ت	العبارة	X04	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
		العدد	%	%	%	%	%
1	إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد	1	1	0	1	20	51
2	محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي	1.3	1.3	0.0	1.3	27.5	69.9
3	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	1	1.3	0	5	20	47
4	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	1.3	1.3	6.9	27.5	64.3	100.0
5	يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلاً للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بوجها	0	0.0	5.9	12.3	8.2	68.6
6	الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا	44	44	10	8	12	49
7	على الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير الدولية	2	2	9	5	15	37
8	إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	2.8	2.8	13.6	10.9	9.6	5.6
9	لإعلام دور هام في توضيح المعايير المحاسبية الدولية ونشر التحقيقات والدراسات	2	2	0	7	13	51
10	تطوير مناهج الجامعات الليبية لتتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية	3	3	8	6	19	48
11		21	21	38	3	11	0

الرتبة	العبارة	X04	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
	صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي	%	28.9	52	4.1	15	0.0	100.0
12	تبني تقنيات وتقنيات حديثة كافية وفعالة في المؤسسات	العدد	1	7	7	22	36	73
13	إشراك العاملين المختصين بالشأن المالي والضريبي في إعداد مشاريع القوانين المالية	%	1.3	9.6	9.6	30.1	49.4	100.0
14	الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية)	العدد	6	4	8	16	34	73
		%	8.2	5.6	0.0	23.2	63	100.0

توضيح مقياس ليكارت الخماسي :

ما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات ( موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق إلخ ) مقياس ترتيبى ، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي ( موافق بشدة = 5 ، موافق = 4 ، محايد = 3 ... ) ثم Weights تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ( المتوسط المرجح ) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهى في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 حيث 4 تمثل عدد المسافات ( من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة ) ، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينبع طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع حسب

الجدول التالي:

الجدول رقم (7)

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

لأسئلة الاستبيان :

ونتائج اختبار T لفقرات

وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل

جدول رقم (8)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري

للفرضية الثانية

الاتجاه السائد	الدلالة الإحصائية	إحصاء الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجع	العبارة	X04
موافق	0.000	21.41	0.768	4.62	إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد	1
موافق	0.000	21.11	0.761	4.58	محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي	2
موافق	0.000	15.72	0.871	4.35	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	3
موافق	0.000	30.48	0.585	4.76	تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية	4
موافق	0.000	16.74	0.883	4.46	يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلاً للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بمحاجتها	5
غير موافق	0.000	15.76-	0.819	1.73	الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا	6
موافق	0.000	15.95	0.889	4.40	على الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعدين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتواافق مع المعايير الدولية	7
موافق	0.000	18.05	0.813	4.45	إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	8
موافق	0.000	19.10	0.727	4.37	للإعلام دور هام في توضيح المعايير المحاسبية الدولية ونشر التحقيقات والدراسات	9
موافق	0.000	16.28	0.817	4.31	تطوير مناهج الجامعات الليبية لتتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية	10
غير موافق	0.000	14.54-	0.793	1.86	صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي	11

الاتجاه السائد	الدلالة الإحصائية	إحصاء الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجع	العبارة	X04
موافق	0.000	17.94	0.763	4.35	تبني تقنيات وتقنيات حديثة كافية وفعالة في المؤسسات	12
موافق	0.000	17.73	0.757	4.32	إشراك العاملين المختصين بالشأن المالي والضريبي في إعداد مشاريع القوانين المالية	13
موافق	0.000	27.55	0.643	4.71	الدعم والمساندة السياسية من متخدلي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية)	14

من خلال الجدول رقم (6) والجدول رقم (8) نلاحظ ان هناك متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي ومنها إصدار المعايير المحاسبية الدولية وكذلك القانون الضريبي في آن واحد و محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذة لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية و ان تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية يتطلب تعديلاً للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بوجها وكذلك مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتواافق مع المعايير الدولية و إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي و الدعم والمساندة السياسية من متخدلي القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية) .

### ثالثاً : اختبار فرضية الدراسة :-

1- فرض العدم ( الفرضية الصفرية )  $H_0$  : لا توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

2- الفرض البديل  $H_1$  : توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test ، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة حول هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجع للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

## جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاءة اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط المرجع
$H_0$ رفض	* 0.000	21.253	0.399	3.84

\* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن المتوسط الحسابي المرجع 3.84 بانحراف معياري مناظر له 0.399 وان قيمة إحصاء الاختبار 21.253 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 و قيمة المتوسط الحسابي المرجع أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية مما يدل على قبول الفرض القائل بأنه: توجد متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي.

## النتائج والتوصيات :-

أولاً : النتائج :

ما سبق نستنتج ان هناك متطلبات لتوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي

والمتمثلة في الاتي :-

- إصدار القانون الضريبي تزمنا مع اصدار المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتهرب الضريبي
- محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبية الدولية وبين النظام الضريبي
- تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذنه لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية
- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في ليبيا أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها .

5- مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المتواافق مع المعايير الدولية

6- إصدار الأنظمة والقوانين المهنية والرسمية التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

7- صياغة معايير المحاسبة الدولية، بدون تغيير جوهري، لتكون من ضمن القانون الضريبي

8- الدعم والمساندة السياسية من متخذى القرارات (السلطتين التشريعية والتنفيذية )

#### ثانياً : التوصيات

1- على المشرع الليبي إصدار القانون الضريبي ترمنا مع اصدار المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتهرب الضريبي .

2- على الجهات المختصة محاولة توحيد الأهداف بين المعايير المحاسبة الدولية وبين النظام الضريبي وكذلك تقييم النظام الضريبي بصورة دورية للوقوف على مدى أخذها لما جاء في المعايير المحاسبة الدولية .

3- تعديل و إصدار بعض القوانين في ليبيا تماشيا مع بعض المعايير المحاسبة الدولية

4- مطالبة الجهات المعنية (وزارة المالية) التأهيل العلمي والتدريب العملي للمعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق النظام الضريبي من أجل ضمان التطبيق الصحيح للنظام الحاسبي المتواافق مع المعايير الدولية .

#### المراجع

##### اولا / المراجع العربية

1- الجعارات، خالد جمال ، *معايير التقارير المالية الدولية* ، إثراء للنشر ، عمان، الأردن، 2007.

2- العامري ، سعود حايد ، *المحاسبة الدولية* ، 2020.

3- المحارمة ، وصفى ، اسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الاردنية الهاشمية واثاره الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، 2003.

4- حبيبة ، عامر ، واحرون ، أثر أساليب إدارة الأرباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية) ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، العدد (2)، المجلد (5) ، 2020.

5- صالح ، واضح ، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام الحاسبي المالي. - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2020.

6- لطفي ، امين السيد احمد ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ، 2005.

7- عبد الله، حسین محمود ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي، دراسة تطبيقاتية في سورية" ، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2015.

8- ميرة، عبد الحفيظ فرح واقع تفعيل الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي "من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب" ، المجلة العلمية، جامعة الزاوية، العدد (22) ، المجلد (2)، 2020.

9- حي، سعى دي و لحضر، اوصى ف ، اهمى تطبیق معايير المحاسبیة الدولیة في تحسین جودة الإفصاح المحاسی ، مداخلة الملتقی دولی حول: "النظام المحاسی المالي في مواجهة المعايير الدولیة ifrs/ias والمعايير الدولیة للمراجعة isa ، كلیة العلوم الاقتصادیة والتسيیر والعلوم التجاریة، جامعة البلیدة، دی سبیر 2011 .

#### تانيا / المراجع الاجنبية

- 1- Mohammed Amidu ,Sally Mingle Yorke ,Simon Harvey, University of Ghana Business School, Ghana, « The Effects of Financial Reporting Standards on Tax Avoidance and Earnings Quality: A Case of an Emerging Economy », Journal of Accounting and Finance Vol.16(2),2016.
- 2- Mr.Ould Amer Smail, « la normalisation comptable en Algérie présentation du nouveau système comptable et financier » , Revue des Sciences Économiques et de Gestion Setif, n10 -2010.
- 3- Cécile bazart, » la fraude fiscale modélisation du face a face thèse pour le doctorat, faculté des sciences économiques, contribuables », université Montpellier Ecole Doctorale, 1998.
- 4- David Prochazka, Phd. The IFRS as Tax Base: Potential Impact on a Small Open Economy. European Financial and Accounting Journal, 2014, vol. 9, no. 4, pp. 59-75